

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية بدائرة المالية - حكومة دبي

دبي تعكف على صياغة برنامج شامل للتصدي لنقاط الضعف في النظام المالي

أكد سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم رئيس اللجنة العليا للسياسة المالية في دبي، رئيس مطارات دبي والرئيس الأعلى لـ"طيران الإمارات" والمجموعة، أن اللجنة العليا للسياسة المالية، المكلفة بالإشراف على السياسة المالية لدبي، على صياغة برنامج شامل للتصدي لنقاط الضعف في النظام المالي. وأضاف سموه خلال كلمته في "منتدى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا" الذي انطلقت فعالياته بدبي أم س، أنه يجري على المستوى الاتحادي اتخاذ خطوات مهمة لمعالجة الثغرات المحتملة في الإطار القانوني والتنظيمي في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تسعى الحكومة إلى إصدار قانون إدارة الدين العام في وقت لاحق من هذا العام. وقال سموه "في أعقاب ذلك، ستؤسس الحكومة مكتباً لإدارة الدين لتنسيق ديون الجهات المرتبطة بالحكومة. ويجري التخطيط لإنشاء وحدة مماثلة لإدارة الديون في دبي لتتولى اتخاذ القرارات بخصوص الديون بشكل مركزي". وأضاف سموه أن التدابير التي اتخذتها دبي قبل بضعة أشهر لإعادة هيكلة ديون المؤسسات ذات الصلة بالحكومة هي جزء من التزامنا بالشفافية والحوكمة الرشيدة وأفضل مبادئ الأسواق، وذلك انطلاقاً من موقعنا الريادي في القطاع المالي. وأضاف أن اقتراح حكومة دبي بإعادة هيكلة ديون "دبي العالمية" حظي بترحيب واسع في الأسواق المحلية والعالمية. وتابع سموه أن هذا الاقتراح يعكس التزام دبي بضمان نجاح الكيانات المرتبطة بالحكومة مع التشديد على التعامل المنصف مع كل من الدائنين المحليين والعالميين. كما أخذ الاقتراح في الاعتبار مصالح جميع الأطراف، بمن فيهم العملاء، والمقاولون، والموظفون، والدائنون.

تعليق

في نفس السياق أكد عبيد حميد الطاير وزير الدولة للشؤون المالية عزم الدولة إصدار قانون شامل يحكم إصدارات سندات الدين العام وتأسيس وحدة لإدارة الدين خلال العام الجاري، قبل دراسة إصدار أي سندات سيادية، منوهاً بأن إطلاق سوق للدين العام في الدولة يتطلب وجود بيئة قانونية وسياسة مالية سليمة وإدارة مخاطر ومبادئ للحوكمة الرشيدة وإدارة نظم الخزينة، حيث تتوقف كفاءة أسواق السندات على جودة معايير المحاسبة والتدقيق والإفصاح والبنية التحتية المؤسسية وتوفير البنية القادرة على تنفيذ العقود. أكد عبيد حميد الطاير في تصريحات له على هامش مؤتمر أفضل الممارسات العالمية المتبعة في استراتيجية الدين العام الذي انطلق في أبوظبي أمس، أن مشروع القانون تمت مناقشته في المجلس الوطني الاتحادي ويمر حالياً في القنوات الرسمية الأخرى بهدف إعداده في صيغته النهائية تمهيداً لإصداره. وأكد عبيد حميد الطاير في كلمته الافتتاحية للمؤتمر أن إطلاق سوق للدين العام يتطلب وجود بيئة قانونية وسياسة مالية سليمة وإدارة مخاطر ومبادئ للحوكمة الرشيدة وإدارة نظم الخزينة إذ تتوقف كفاءة أسواق السندات على جودة معايير المحاسبة والتدقيق والإفصاح والبنية التحتية المؤسسية وتوفير البنية القادرة على تنفيذ العقود. من جانب آخر أوضح محافظ المصرف المركزي أن مستويات الإقراض في الدولة حالياً جيدة وتواكب النشاط الاقتصادي السائد على مستوى الأفراد والشركات، منوهاً بأن ردم هذه الفجوة إنما هو مطلب محلي وليس عالمي، حيث إن المتطلبات العالمية التي يحرص المركزي على تطبيقها في النظام المصرفي المحلي، تعتمد مؤشرات ومقاييس مختلفة عن هذه المعادلة وجميعها محققة في الدولة. وقال انه ليست هناك علاقة بين اليونان ودول مجلس التعاون الخليجي، فاليونان في قارة ودول المجلس في قارة أخرى لذا فليس ثمة علاقة بينهما من حيث التدفقات النقدية كما لا توجد روابط أو علاقات اقتصادية قوية. وفي ما يتعلق بإعادة هيكلة ديون مجموعة دبي العالمية، أكد السويدي أن المصرف المركزي طلب من البنوك عدم اتخاذ مخصصات لقروضها المقدمة للمجموعة حتى تنتهي عملية إعادة هيكلة وجدولة الديون التي تقوم بها المجموعة، لكن بعد ذلك فإن المخصصات هي من شأن مدققي الحسابات في كل بنك، ليفقدوا حاجة البنك أو عدم حاجته للمخصصات وفقاً للاتفاق النهائي الذي يتم بينه وبين المجموعة.

المصدر: الاتحاد

لدولية



الحكومة البريطانية تفكر في فرض ضريبة على البنوك

صفحة 02

المستثمرون يفرون من استراليا بسبب ضريبة التعدين

صفحة 02

اللإقليمية



إجراءات مالية لتخفيض عجز الموازنة المصرية إلى 3.5%

صفحة 04

معدل نمو المعروض النقدي في السعودية يواصل تراجعها للشهر السابع

صفحة 05

القطرية



16,8 مليار درهم صادرات أعضاء «غرفة دبي» خلال أبريل

صفحة 07

نمو المعروض النقدي في الامارات يتباطأ الي 2.1 % في ابريل

صفحة 07

المقال الأسبوعي : الهيكلية المالية

صفحة 08



24 مايو 2010

الحكومة البريطانية تفكر في فرض ضريبة على البنوك

ذكر تقرير ان الحكومة الائتلافية البريطانية تفكر في فرض ضرائب على البنوك ربما تصل قيمتها الى ثمانية مليارات جنيه استرليني (11.50 مليار دولار). نقلت الصحيفة عن مصادر ومسؤولين قولهم ان الاجراءات قد تطبق من جانب واحد في اول ميزانية للحكومة الائتلافية بين المحافظين والديمقراطيين الاحرار في 22 يونيو في اطار خطط لكبح جماح عجز قياسي في الميزانية. ومن المقرر ان تناقش مجموعة العشرين للاقتصاديات المتقدمة والناشئة مقترحات لفرض ضرائب على البنوك الشهر المقبل ولكن المحافظين قالوا انهم قد يكونون مستعدين للمضي قدما في ذلك بمفردهم. وذكرت صحيفة صندي تلجراف ان كلمة الملكة اليزابيث التي تحدد البرنامج التشريعي للحكومة المقبلة الاسبوع المقبل ستضع خفض العجز والنمو الاقتصادي على رأس قائمة اهداف الحكومة في مجال السياسة.

تعليق

تمثل الضريبة المقترحة نوع من الضرائب على الدخل وهي الضرائب التي تتخذ من الدخل وعاء وتقسّم الى نوعين: 1- الضرائب النوعية: وهي الضرائب التي تفرض بصورة خاصة على الدخل تبعا لمصدره مثلا قد يكون مصدر الدخل العمل كالرواتب والاجور. 2- الضرائب العامة على الدخل: وهي التي تتخذ من مجموع الدخل وعاء لها مهما اختلفت وتعددت مصادره، وتمتاز بانها تتناسب مع المقدرة الاقتصادية للمكلفين ويمكن بواسطتها مراعاة الظروف الشخصية والاجتماعية للمكلف اذ ينظر الى ظروف المكلف نظرة تتصف بالعموم والشمول. ب- الضرائب على رأس المال: وهي الضرائب التي تتخذ من رأس مال الاشخاص وعاء لها ويقصد برأس المال مجموعة الاموال التي يملكها الشخص في لحظة معينة وتقسّم الى 1- الضريبة السنوية: وتتخذ هذه الضريبة من القيمة السنوية لمجموع ثروة الفرد او جزء منها وعاء لها. 2- الضريبة الاستثنائية على رأس المال: وهي التي تفرض على رأس المال في الظروف الاستثنائية كظروف الحرب لمواجهة نفقات الدولة المتزايدة في ظل تلك الظروف. 3- الضريبة على مجموع التركة: تفرض على ثروة الفرد لحظة وفاته بعد تنزيل السماعات القانونية والمطلوبات.

المصدر: رويترز

المستثمرون يفرون من استراليا بسبب ضريبة التعدين

قال مسؤول تنفيذي بارز في قطاع التعدين ان المستثمرين الدوليين يفرون من قطاع الموارد الطبيعية في استراليا بسبب قرار الحكومة فرض ضريبة جديدة بنسبة 40 في المئة على ارباح التعدين. وقال اندرو فورست الرئيس التنفيذي لمجموعة فورتسكيو للمعادن ان قطاع الموارد الطبيعية انقذ استراليا خلال التراجع العالمي من ازمة كالتى تعاني منها اليونان وان الضريبة الجديدة تهدد مستقبل هذا القطاع بابعاد الاستثمارات. وفي حديث مسجل لهيئة الاذاعة الاسترالية اذيع يوم الاحد قال فورست ان المصرفيين انسحبوا من مشروعات كانت شركته تعتزم تنفيذها عقب الاعلان عن الضريبة بينما "اضيرت كثيرا" أسهم الشركات التي لها اصول استرالية في البورصة. وذكر فورست مستندا لمذكرة رسمية من قنصلية صينية ان من الواضح ان الميزة التنافسية التي كانت تتميز بها استراليا بالنسبة للصين -وهي سوق رئيسية للموارد المعدنية- تلاشت. وأضاف في برنامج انسايد بيزنس "انهم للأسف يفرون من استراليا. يمكن ان ترى ذلك في أسعار أسهم جميع شركات الموارد ذات الاصول الاسترالية. انظر الى أسعار أسهم الشركات التي لها اصول خارجية.. انها مستقرة جدا." وتابع "قطاع الموارد انقذنا من وضع كالذي تشهده اليونان. كان القوة المحركة التي تجاوزت بنا الازمة المالية العالمية. كان قوة محرّكة ساهمت في استمرار قدرتنا على الاستثمار خلال دورات التراجع تلك. ومن المنتظر أن تدر الضريبة الجديدة نحو 12 مليار دولار استرالي (11 مليار دولار أمريكي) في عاميها الاول والثاني ومن المقرر تطبيقها اعتبارا من يوليو تموز 2012. ومنذ الاعلان عنها علقت مجموعة من شركات التعدين من بينها فورتسكيو مشروعات استثمار ضخمة .

تعليق

من الجدير بالذكر بالاستثمارات الجديدة في قطاع التعدين و البنية التحتية قد تصل إلي نسبة 6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي . يعد نحو ضعف أعلى قمة لارتفاع الاستثمارات في قطاع التعدين في نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي، الجدير بالذكر أن ارتفاع الثقة بقطاع الأعمال لأعلى مستوي له منذ 15 عام خلال الربع الرابع قد ساهم في ارتفاع الإنفاق علي الآلات و المعدات بنسبة 10.9% خلال الربع الرابع بعد تراجعها بنسبة -2.3% خلال الربع الثالث ليضيف إلي الناتج المحلي الإجمالي نسبة 0.8% مع انتعاش المبيعات و العائدات الشيء الذي حفز الشركات الاسترالية علي زيادة الإنفاق الرأسمالي. نوه السيد ألان أوستر رئيس المحللين الاقتصاديين لدي استراليا الوطنية لكون انتعاش الاستثمارات في قطاع الأعمال بصورة أفضل من التوقعات بالإضافة لقوة الإنفاق الاستهلاكي و نمو الصادرات يشير للمزيد من المخاطر التضخمية خاصة مع تسارع نمو أجور العمال، كما أعلن عن رفع استراليا الوطنية لتوقعاتها لنمو الاقتصاد للعام الجاري لنمو بسنة 3.5% مقارنة بالتوقعات السابقة التي أشارت لنمو بنسبة 3%، كما أضاف أنه يتوقع نمو الاقتصاد



24 مايو 2010

الاسترالي بنسبة 4.25% خلال العام المقبل.

المصدر: رويترز

تأكيد نمو الناتج المحلي الالمانى 0.2% في الربع الاول

أكدت بيانات رسمية أن الناتج المحلي الاجمالي الالمانى نما بمعدل 0.2 بالمئة في الربع الاول من العام اذ عوض تنامي المخزونات انكماش أعمال البناء والاستهلاك الخاص. وقال مكتب الاحصاءات الاتحادي ان المخزونات أضافت 1.9 نقطة مئوية للناتج المحلي الاجمالي في أكبر اقتصاد أوروبي في حين أضاف الاستهلاك العام 0.2 نقطة مئوية. وقال المكتب ان صافي التبادل التجاري خصم 1.1 نقطة مئوية من الناتج اذ نمت الواردات بنسبة 6.1 بالمئة في حين نمت الصادرات بنسبة 2.6 بالمئة. وخصم الاستهلاك الخاص 0.5 بالمئة من الناتج. وتضررت ألمانيا المعتمدة بدرجة كبيرة في النمو على التجارة الخارجية بشدة من الازمة المالية العالمية العام الماضي.

المصدر: رويترز

مجلس الشيوخ الامريكى يقر مشروع قانون الاصلاح المالى

وافق مجلس الشيوخ الامريكى مساء يوم الخميس على مشروع قانون الاصلاحات المالية ليختم اشهرها من المجادلات بشأن أكبر اصلاح لقواعد تنظيم القطاع المالى منذ الثلاثينات. وجاءت الموافقة على مشروع القانون بأغلبية 59 مقابل 39 صوتا رافضا. وكان هذا نصرا للرئيس باراك اوباما الذي يتصدر السعي لتشديد القواعد للبنوك وأسواق رأس المال بعد الازمة المالية التي عصفت بالاقتصاد في الاعوام 2007 الى 2009 وأدت الى برامج انقاذ ضخمة من أموال دافعي الضرائب. ويجب الان دمج مشروع مجلس الشيوخ مع المشروع الذي وافق عليه مجلس النواب الامريكى في ديسمبر كانون الاول. وبعد ذلك يذهب المشروع النهائي الى اوباما للتوقيع عليه ليصبح قانونا وهو أمر قال محللون انه قد يحدث الشهر القادم. وتهدد التغييرات المقترحة في المشروعين بتقييد القطاع المصرفي وخفض أرباحه على مدى سنوات. من المرجح ان تشمل النقاط التي ستجري مناقشتها بين المجلسين اقتراحا مثيرا للجدل للحد من تعاملات المبادلة في البنوك. وقال اوباما ان النسخة النهائية من مشروع القانون ستشمل محاسبة المؤسسات المالية ولكن لن تحد من حرية الاسواق.

تعليق

يتضمن مشروع القانون غالبية الإجراءات التي اقترحتها إدارة أوباما وتشمل تعديلاته سوق القروض العقارية والشركات المالية وقطاع القروض الائتمانية. وينص القانون على تشديد الدور الرقابي للمؤسسات الحكومية، سعيا لتصحيح الأخطاء التي أدت إلى وقوع الأزمة. ويشمل تأسيس مكتب جديد لحماية المستهلكين في مقر بنك الاحتياطي الفيدرالي، لمنع التلاعب بالقروض العقارية، أو بالائتمان المقدم لشراء السيارات وعمليات الإقراض، فيما يعتبر من أهم البنود التي اعترض عليها الحزب الجمهوري. وكذلك يمنح السلطة لوكالات الرقابة بالتدخل وكشف بيانات الهيئات المالية العملاقة لتصفية كبرى الشركات التي تمثل خطرا على الاقتصاد الأمريكي، تجنبا لتكرار عمليات الإفلاس المفاجئة مثلما حدث مع بنك ليمان براذرز الاستثماري، وهي الواقعة التي كادت تغرق النظام المالي الأمريكي أواخر 2008. وفي قطاع البورصة يتضمن القانون فرض قيود جديدة على وكالات التصنيف الائتماني ومنح المساهمين المزيد من السلطة في إدارة شؤون الشركات. كما يتضمن المشروع نظاما للرقابة على سوق المشتقات المالية الذي يحرك نحو 615 تريليون دولار لضمان الشفافية والمنافسة الشريفة، وذلك فضلا عن تأسيس مجلس مراقبين من تسعة أعضاء يرأسه وزير الخزانة تيموثي جينتر لزيادة التنسيق بين الهيئات ومراقبة التجاوزات في النظام المالي.

المصدر: رويترز

24 مايو 2010

إجراءات مالية لتخفيض عجز الموازنة المصرية إلى 3.5%

قالت وزارة المالية المصرية إنها تخطط لتخفيض عجز الموازنة العامة لنحو 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2015، مقابل نسبة 8.3% بموازنة العام المالي الحالي كمحاولة لتخفيض نسبة الدين العام لأجهزة الموازنة العامة من 80.2% من الناتج المحلي الإجمالي حاليا إلى نحو 44% فقط من الناتج بعد 5 سنوات أي تخفيض نسبة الدين العام بنحو النصف تقريبا. كشف وزير المالية الدكتور يوسف بطرس غالي عن حزمة من الإجراءات تعتزم وزارته القيام بها بهدف إصلاح المسار المالي للموازنة العامة والسيطرة على معدلات العجز والدين العام، وتتضمن إصلاح منظومة ضريبة المبيعات وبدء التحول لتطبيق ضريبة القيمة المضافة، وإدخال بعض التعديلات على قانون الضريبة العامة على الدخل، مشيرا إلى أن تلك التعديلات تستهدف تحقيق المزيد من الوضوح في بعض أحكام القانون من الناحية الفنية، وأن الإصلاح الضريبي مع تحسن مؤشرات الاقتصاد المحلي سيسهم في ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة من 282.5 مليار جنيه عام 2008 إلى نحو 525 مليار جنيه منها 408 مليارات جنيه إيرادات ضريبية مقابل 163.222 مليار جنيه إيرادات ضريبية العام الماضي. وقال إنه سيتم فض التشابكات المالية المعقدة بين الكيانات الحكومية المختلفة والتوسع في برامج المشاركة مع القطاع الخاص وإصلاح نظام المعاشات ليصبح أكثر عدالة للمستفيدين منه وذلك من خلال رفع قيمة المعاشات خاصة المنخفضة منها بجانب تخصيص معاش لكل من ليس لهم معاش، مضيفا أنه من ضمن الإجراءات أيضا استكمال تطوير منظومة حساب الخزانة الموحد والذي بدأ العمل به منذ أقل من عامين، مع تطبيق عدد من الإجراءات والسياسات المالية للمحافظة على استقرار المالية العامة للدولة وزيادة الموارد العامة. وأوضح أن هذه الإجراءات سوف تستفيد من تطور الناتج المحلي الإجمالي والمتوقع أن يتضاعف خلال الخمس سنوات المقبلة ليصل إلى 2 تريليون و608 مليارات جنيه، مقابل تريليون و198 مليار جنيه عام 2009، 2010 في حال معاودة النمو الاقتصادي للارتفاع فوق حاجز الـ7% حيث يتوقع أن يسجل الاقتصاد المصري معدلات نمو 7.55% عام 2013 و8.1% عام 2014 و8.5% عام 2015.

تعليق

هذه الإصلاحات المالية سوف تحقق إيرادات عامة إضافية بدءا من عام 2011 2012 تقدر بنحو 6 مليارات جنيه تصل إلى 61.400 مليار جنيه بحلول عام 2015، وهو ما سيحقق إيرادات إضافية بقيمة 112.3 مليار جنيه خلال تلك الفترة، هذه الموارد الإضافية سوف يتم توجيهها لعدد من الأنشطة ومنها زيادة مخصصات التعليم والصحة بالموازنة العامة وزيادة حجم الاستثمارات العامة للاحتفاظ بها عند نسبة 3% من إجمالي الناتج المحلي سنويا وحماية محدودي الدخل ومساندة الفئات الأكثر استحقاقا للدعم ومواجهة حالات تسربه لغير المستحقين إلى جانب علاج التشوهات السعرية في أسعار الطاقة بما يعظم العائد من استخدامها ويرشد الاستهلاك وأخيرا تخفيض عبء المديونية العامة على كاهل الموازنة العامة بحيث تصل نسبة الدين العام لنحو 44% إلى 51% من الناتج المحلي عام 2015

المصدر: الخليج

دول الخليج تتفق على تجميد الوحدة النقدية "لاستخلاص دروس أزمة اليورو"

اتفقت دول مجلس التعاون الخليجي خلال اجتماع لوزراء الخارجية في مدينة جدة السعودية على تجميد مسار الوحدة النقدية بعد ظهور أزمة في منطقة اليورو التي تشارك في عملة موحدة. ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد الصباح السالم الصباح قوله انه "امر غير مسؤول" ان يمضي اعضاء مجلس التعاون الخليجي في العملة الموحدة دون دراسة تداعيات مشاكل الوحدة النقدية الاوروبية. وقال الشيخ الصباح "التطورات الجديدة لازمة لمنطقة اليورو... العديد من الدروس يجب ان نستخلصها منها، لذلك علينا الان نتوقف "مؤقتا. مضيفا ان "التوقف" لايعني التاجيل بل اخذ مزيد من الوقت للتفكير. وأوضح الشيخ الصباح ان مشروع عملة موحدة يحتاج الى مزيد من المشاورات بين الدول الاعضاء والى توحيد معايير وضع الموازنات بينها والعمل على تقريب السياسات المالية. يذكر ان اتفاقية الوحدة النقدية التي وقعتها اربع دول فقط من مجلس التعاون بعد انسحاب الامارات وعمان تنص على انشاء نقدي مقره الرياض خلال العام 2010 والذي سيتحول لاحقا الى بنك مركزي يتولى تحديد السياسات النقدية في مجلس التعاون.

المصدر: الاسواق نت

معدل التضخم في الكويت يرتفع الي 2.8 % على اساس سنوي في يناير

قال البنك المركزي الكويتي ان معدل التضخم السنوي في الكويت ارتفع الي 2.8 بالمئة في يناير من 2.1 بالمئة في ديسمبر. وأدى التباطؤ العالمي الي تراجع معدلات النمو في ارجاء منطقة دول الخليج العربية وهو ما أدى لانخفاض تضخم اسعار المستهلكين من مستويات قياسية مرتفعة كان سجلها في 2008 بل ان بعض الدول مثل الامارات العربية وقطر شهدت انكماشاً لاسعار العام الماضي. وقال البنك المركزي الكويتي في نشرة فصلية في موقعه على الانترنت يوم الاربعاء ان مؤشر اسعار المستهلك سجل 138.8 نقطة في نهاية يناير مقارنة مع 135 نقطة قبل عام. وزادت اسعار المساكن 2.9% في يناير وارتفعت اسعار السلع الغذائية 5.2 بالمئة في حين تراجعت اسعار النقل 1.6 بالمئة. وكان مسح سابق في ابريل نيسان قد توقع ان يبلغ معدل التضخم في الكويت 4.3 بالمئة لعام 2010 بأكمله ارتفاعا من 4 بالمئة في 2009.

المصدر: رويترز

24 مايو 2010

وصل لنحو تريليون ريال : معدل نمو المعروض النقدي في السعودية يواصل تراجعته للشهر السابع

كشف التقرير الشهري لمؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" عن مواصلة معدل نمو المعروض النقدي في السعودية تراجعته للشهر السابع على التوالي خلال ابريل. وذكر التقرير أن المعروض النقدي في المملكة نما بنسبة 2.6%، مقارنة مع نمو بلغ 4.6%، خلال مارس. وبلغ حجم المعروض النقدي في السعودية نحو تريليون ريال ابريل الماضي. وتعتبر نسبة نمو المعروض النقدي في السعودية لشهر ابريل الأدنى منذ أكثر من سبع سنوات. وبلغت القروض الممنوحة من البنوك للقطاع الخاص مستويات قياسية فاقت الـ 750 مليار ريال في ابريل الماضي. ووفقاً لتقرير "ساما" فإن إجمالي مطلوبات المصارف من القطاع الخاص تضمنت في ابريل الماضي 29.918 مليار ريال، مقابل 21.161 مليار في ابريل من 2009، وذلك بنمو 41.4%، وبنمو بـ 4%، عن شهر مارس الماضي.

المصدر: الاسواق.نت

اتفاق مبدئي بين "دبي العالمية" و60% من البنوك الدائنة

ذكر سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم رئيس اللجنة العليا للسياسة المالية في دبي أن "مجموعة دبي العالمية أعلنت عن حصولها على موافقة مبدئية على الملامح الأساسية لخطة إعادة هيكلتها من قبل لجنة التنسيق، والتي تمثل أغلبية دائني الشركة الماليين وحكومة دبي، وستقوم لجنة التنسيق بتقديم اقتراح نهائي يشمل هذه الشروط لجميع دائني المجموعة من البنوك". وأضاف سموه: "ترحب حكومة دبي بهذه الخطوة المهمة التي تأتي حصيلة جهود متواصلة من عدد كبير من أصحاب المصالح الذين يجمعهم حرصهم على مستقبل دبي". وأعلنت "دبي العالمية" عن توصلها لاتفاق مبدئي حول الملامح الأساسية لمقترح إعادة الهيكلة مع لجنة التنسيق التي تمثل الدائنين الماليين للشركة وحكومة دبي، وذلك لإعادة هيكلة 23.5 مليار دولار من إجمالي الالتزامات المالية المستحقة، ويشار إلى أن لجنة التنسيق تمثل حوالي 60% من البنوك المقرضة، ويشير مبلغ مبلغ 23.5 مليار دولار إلى الالتزامات المالية المترتبة على "دبي العالمية" باستثناء التزامات شركاتها التابعة، كما في 31 ديسمبر 2009. وقد دخلت "دبي العالمية" ولجنة التنسيق في مباحثات بناءً منذ أن قامت الشركة بتقديم مقترحها حول إعادة الهيكلة بتاريخ 24 مارس 2010. وقد أسفرت هذه المباحثات المستفيضة عن تنقيح المقترح ليوفر خيارات تتجاوب بشكل أفضل مع متطلبات مجموعة متنوعة وواسعة من الدائنين. وتصل المديونية المالية للشركة بعد إعادة الهيكلة إلى حوالي 14.4 مليار دولار تشمل شريحتين من التسهيلات الائتمانية: الشريحة (أ) بقيمة 4،4 مليار دولار، والشريحة (ب) بقيمة تقارب 10 مليارات دولار يستحق سدادها بعد خمس وثمانين سنوات على التوالي. وسوف يحصل كل مقرض على حصة متناسبة من كلا الشريحتين (أ) و(ب)، وسيتمكن من تحديد الخيارات للمشاركة في الشريحة (ب) وفقاً للشروط الموضحة في الجدول وسيتاح للبنوك المقرضة بالدولار الأمريكي الأخذ بالخيار (1) أو (2)، في حين أن المقرضين بالدرهم الإماراتي سيتاح لهم، بالإضافة إلى الخيارين الأول والثاني، الأخذ بالخيار الثالث المفصل أدناه، كما يحق للبنوك الأخذ بالخيارات المختلفة التي هم مؤهلون لها بحسب الأجزاء المختلفة من ديونهم.

الخيار الأول: صمم لتلبية أفضليات المقرضين الذين يفضلون ضماناً أعلى في حال عجز "الشركة" عن سداد أو إعادة تمويل الشريحة (ب) عند الاستحقاق.

الخيار الثاني: يقدم للمقرضين قسيمة دفع عينية بقيمة أكبر، يتخلون مقابلها عن الضمان المتاح في الخيار الأول.

الخيار الثالث: تم طرحه تقديراً لتكلفة فرق الأموال بين "إيبور" و"ليبور"، ويتيح للمقرضين الذين قدموا تسهيلات بالدرهم الإماراتي ومن ضمنهم عدد من البنوك العالمية، والذين يفضلون هذا الخيار، الحصول على مبلغ نقدي وقسيمة دفع عينية بقيمة أكبر، مقابل التخلي عن الضمان المتاح في الخيار الأول.

ويشار إلى أن المقترح النهائي لم يتغير من حيث الأساسيات المتعلقة بالملامح التي سبق الإعلان عنها في 25 مارس/آذار. وبالتحديد، لن تقدم حكومة دبي أي دعم مالي، ولكن تم تعزيز فائدة السداد العيني الذي تدفعه "الشركة" باستخدام جزء من القيمة المستقبلية لأصولها خلال ثماني سنوات بشكل بسيط. وبحسب إعلانها في 25 مارس 2010، فإن الحكومة ستقوم بتحويل 8.9 مليار دولار من الديون والمطالبات المالية إلى أسهم، كما التزمت بتمويل نفقات البيع والمصاريف العامة والإدارية بحد أقصى يصل إلى 500 مليون دولار، إضافة إلى تسديد الفوائد بحد أقصى يصل إلى مليار دولار، في حين تحتفظ بالملكية الكاملة للشركة. ويخضع هذا المقترح إلى موافقة باقي دائني "دبي العالمية" الماليين وستستمر الشركة بالعمل مع لجنة التنسيق لتحقيق ذلك.

تعليق

تناولت وسائل الإعلام، ووكالات الأنباء العالمية بمزيد من الاهتمام الاتفاق المبدئي الجديد الذي توصلت إليه "دبي العالمية" مع 60 في المائة من دائنيها الرئيسيين، والذي أعلنته المجموعة واعتبرت صحيفة "فاينانشيال تايمز" في تقريرين منفصلين بهذا الشأن، الاتفاق "ركيزة" أساسية ضمن جهود دبي الهادفة لمعالجة الديون. وقالت إنه يعزز الآمال في دفع النمو الاقتصادي للإمارة. وتابعت أن حكومة دبي ساهمت في تلطيف الأجواء خلال المفاوضات مع البنوك، من خلال منح الدائنين ثلاثة خيارات استهدفت بتبديد القلق بشأن دفعات الفوائد، وضمائمات الحكومة. أكد "دويتشه بنك" الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أن تعامل دبي مع مسألة الدين يجسد مثلاً إيجابياً في الطريقة التي يتعين على اليونان اتخاذها في حل أزمة ديونها. وأشار إلى أن نجاح دبي في إعادة هيكلة ديونها يقدم نموذجاً لليونان التي لا تزال أزمة ديونها السيادية تلقي بظلالها على الأسواق العالمية، رغم حزمة الإنقاذ التي قدمها الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي.

قالت صحيفة "نيويورك تايمز" أن الاتفاق الذي توصلت إليه "دبي العالمية" يعكس رغبة البنوك الغربية في صون علاقاتها مع منطقة من العالم تؤمن (البنوك) بأنها ستظل مكاناً مثمراً بالنسبة لأعمالها. وأضافت أن الاتفاق الجديد، وما يتضمنه من تمديد لقروض المجموعة، سوف يمنح الأخيرة الوقت لخفض تكاليفها، وبيع أصولها، ووضع نفسها في موقف مالي أفضل لتسديد القروض.

زيادة نسبتها 13% 16,8 مليار درهم صادرات أعضاء «غرفة دبي» خلال أبريل

بلغت صادرات أعضاء غرفة تجارة وصناعة دبي 16.8 مليار درهم في شهر أبريل الماضي بزيادة نسبتها 13% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، بحسب دراسة حديثة أصدرتها الغرفة. وأشارت الدراسة إلى أن الصادرات تراجعت بنسبة 10% في أبريل الماضي مقارنة بشهر مارس والذي بلغت فيه 18.7 مليار درهم. وبيّنت الدراسة أن قيمة صادرات أعضاء الغرفة في أبريل 2010 هي ثاني أعلى قيمة للصادرات يسجلها أعضاء الغرفة في شهر أبريل بعد الـ 19 مليار درهم التي سجلت في 2008، مشيرة إلى أن عدد مصدري أعضاء الغرفة في أبريل الماضي بلغ 4645 مصدراً. وحافظت دول مجلس التعاون الخليجي على كونها أكبر وجهات صادرات أعضاء الغرفة بحوالي 8.1 مليار درهم أي حوالي 48% من إجمالي الصادرات خلال أبريل وهو انخفاض بقيمة 16% مقارنة بصادرات أعضاء الغرفة إلى دول مجلس التعاون في مارس الماضي الذي بلغت فيه قيمة الصادرات إليها 9.6 مليار درهم. وانخفضت الصادرات إلى الأسواق السعودية الشهر الماضي بحوالي 17% مقارنة بشهر مارس أي 769 مليون درهم في حين حققت الصادرات إلى كل من البحرين والمناطق الحرة في الإمارات نمواً بنسبة 13% و7% على التوالي لتبلغ الصادرات إلى البحرين 352 مليون درهم وإلى المناطق الحرة في الإمارات 1.3 مليار درهم، في حين بلغت قيمة الصادرات إلى الكويت وسلطنة عمان 882 مليون درهم و510 مليون درهم على التوالي. وسجلت الصادرات في أبريل 2010 إلى أسواق رئيسية خارج دول مجلس التعاون انخفاضاً بنسبة 7% مقارنة بمارس 2010 حيث بلغت قيمتها الإجمالية 7.4 مليار درهم مقارنة بـ 8 مليار درهم في مارس. وحافظت إيران على مركزها كأكبر وجهة تصدير لأعضاء الغرفة في أبريل حيث بلغت قيمة الصادرات إليها 3.8 مليار درهم وهي أقل بنسبة 10% عن شهر مارس. وقد انخفضت الصادرات إلى إيران رغم ازدياد عدد المصدريين إليها والذي بلغ 982 مصدر وازدياد عدد شهادات المنشأ للبضائع المصدرة إلى إيران إلى حوالي 4,500 شهادة. وشهدت الصادرات إلى الهند نمواً طفيفاً من 537 مليون درهم إلى 557 مليون درهم رغم انخفاض عدد المصدريين وشهادات المنشأ إليها.

المصدر: الاتحاد

نمو المعروض النقدي في الامارات يتباطأ الي 2.1 % في ابريل

أظهرت بيانات للمصرف المركزي لدولة الامارات العربية أن المعروض النقدي في دولة الامارات نما بنسبة 2.1 بالمئة على اساس سنوي في ابريل نيسان انخفاضاً من زيادة بلغت 3.3 بالمئة في الشهر السابق. وسجل (ن3) وهو أوسع مقياس للنقد المتداول في الاقتصاد ومؤشر إلى مستقبل التضخم زيادة بلغت 1.4 بالمئة فقط في فبراير شباط في ابطاً وتيرة منذ عام 2001 على الاقل مع مواجهة البنوك اثار اعادة هيكله ديون دبي. واطهرت البيانات انه ارتفع الي 941.2 مليار درهم (256.2 مليار دولار) في نهاية ابريل من 934.8 مليار درهم في نهاية مارس. وتضاعف النقد المتداول في ثالث أكبر اقتصاد عربي الي اكثر من المثلين في العامين حتى نهاية 2008. واطهرت البيانات ان الائتمان المصرفي نما بنسبة 2.4 بالمئة على اساس سنوي الي 1021.9 مليار درهم في ابريل لكنه تراجع بشكل طفيف من 1022.0 مليار درهم في مارس. وزادت مستويات المخصصات للقروض المشكوك في تحصيلها 4.7 بالمئة على اساس شهري الي 36.0 مليار درهم لتصل الي أعلى مستوى لها منذ ديسمبر 2008 على الاقل وارتفاعاً من زيادة بلغت 2.4 بالمئة في مارس .

تعليق

يعرف عرض النقود أو الكتلة النقدية (MS) بأنه حجم النقد المتداول في اقتصاد ما ويتكون من العملة النقدية والورقية (MS1) ومن ودائع الطلب (MS2) أي مبالغ الأفراد المودعة لدى البنوك التجارية. عرض النقود = ودائع الطلب + عملة النقدية والورقية = MS2 + MS1

أو هي تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة والتي تتحدد عادة السلطات النقدية أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها وعليه يمكن التمييز في المعروض النقدي بين ثلاثة مفاهيم أساسية. 1- المفهوم الواسع (M2) : تعرف بالسيولة المحلية الخاصة وتشمل على (M1) مضاف إليها الودائع لأجل وودائع الادخار قصيرة الأجل بالبنوك وودائع التوفير لدى صناديق التوفير وهي أقل سيولة من M1. 2- المفهوم الضيق (M1) : يعرف بمجموع وسائل الدفع ويشتمل على النقود الورقية الإلزامية والنقود المساعدة والودائع الجارية الخاصة وكلها أصول نقدية تتصنع بسيولة عالية جداً. 3- مفهوم السيولة المحلية M3: وتشمل على M2 السيولة المحلية الخاصة زائد الودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات وهي أقل سيولة وهي أقل سيولة من M2 إذ أن المعروض النقدي كمية النقود يتم تحديدها من طرف السلطات النقدية وفق لعدة عوامل منها أثر الكمية النقدية على مستوى الأسعار معدل التضخم ومرحلة الدورة الاقتصادية حالة النشاط الاقتصادي

المصدر: رويترز



24 مايو 2010

Financial Restructuring الهيكلة المالية

اولا المفهوم

تعرف إعادة الهيكلة بأنها عملية تغيير مدروسة للعلاقات الرسمية بين المكونات التنظيمية، ويقصد بذلك مجموعة الاستراتيجيات والخطط والبرامج والسياسات التي تضعها الإدارة لتخفيض التكاليف وتحسين كفاءة الأداء، واعتبار تخفيض العمالة وإدارة العمالة الفائضة أحد مراحل تحقيق هذه الأهداف. كما يعتبرها المختصون جزءاً متمماً لإعادة التأهيل وأن المفهومين شيء واحد، فبينما تركز إعادة التأهيل على تحسين وتطوير الظروف والإمكانيات الداخلية للمنظمة، فإن إعادة الهيكلة قد تتضمن قرارات فصل بعض الوحدات أو تصفية بعضها أو دمج بعضها. كما تعرف إعادة الهيكلة على أنها مجموعة الأنشطة والعمليات التي تصمم لزيادة كفاءة التنظيم ورفع وتحسين القدرة التنافسية للمنظمة عند طريق تقليل عدد العاملين. كما يطلق على إعادة الهيكلة تقليص الحجم أو تصحيح الحجم أو تقليل المستويات بتقليل حجم المؤسسة من حيث عدد العاملين أو عدد الأقسام والوحدات وعدد المستويات في الهيكل التنظيمي بالمؤسسة، والغرض من وراء ذلك تحسين كل من الكفاءة والفاعلية، وينصب الاهتمام الأساسي لإعادة الهيكلة على مصلحة حملة الأسهم وليس مصلحة العاملين، وذلك من خلال تخفيض التكلفة بالنسبة لبعض المؤسسات الشديدة البيروقراطية، حيث نستطيع إعادة الهيكلة أن تنقذهم من المنافسة العالمية والانهيال.

ثانيا الأهداف

تستهدف عمليات إعادة الهيكلة المالية إجراء التصويب اللازم للهيكل الفني والاقتصادية والمالية للمنشأة على النحو الذي يمكن الشركة من البقاء في دنيا الأعمال بل والإستمرار بنجاح وتحقيق عائد مناسب ويتم ذلك من خلال دراسة عملية للمشكلات التي تواجه المنشأة سواء أكانت مشكلات فنية وتكنولوجية أو مشكلات اقتصادية وتمويلية أو مشكلات تسويقية أو متعلقة بأداء العمالة ومدى تقبل المجتمع والدولة للمنشأة من أجل التصدي لأي مشكلات قانونية قد تعترضها .

فالهدف الأساسي للمنشأة يتمثل في البقاء في دنيا الأعمال بحيث تعتبر قادرة على البقاء فنياً وإقتصادياً ومالياً وقانونياً حيث تعتبر المنشأة قادرة على البقاء فنياً عندما يتوافر لديها طاقات إنتاجية صالحة للاستعمال وخبرات فنية إنتاجية لازمة لإنتاج السلعة وتقدم الخدمة بكفاءة وفي ظل منافسة فاعلة ، كما تصبح قادرة على البقاء اقتصادياً عندما تحافظ على رأس مالها المستثمر دون نقصان علاوة على قدرتها على تحقيق عائد اقتصادي يكفي لتغطية تكاليف رأس المال مع مراعاة التكلفة البديلة لرأس المال في الدولة والتكلفة البديلة الخاصة برأس المال المستثمر في هذا النوع من النشاط الإقتصادي . وتحقق قدرة المنشأة على الإستمرار مالياً عندما يكون هيكلها المالي متوازناً وموقف السيولة والتدفقات النقدية مطمئناً ويتوفر للشركة المقدر على خدمة الديون وتحقيق عائد مناسب على حقوق الملكية .

ثالثا الاسباب

يمكن تلخيص أهم المشكلات التي تؤثر على نشاط المنشأة وحيويتها ووجودها في دنيا الأعمال على النحو التالي :

- 1- مشكلات متعلقة بكفاءة الإدارة وحسن تصرفاتها أو أمانتها ونزاهتها .
- 2- مشكلات متعلقة بالتدفقات النقدية الواردة والصادرة ووجود عجز وعدم توازن بينهما .
- 3- إنخفاض فائض العمليات الجارية وعدم مناسبة معدل العائد السنوي على رأس المال المستثمر .
- 4- تآكل حقوق الملكية بسبب استمرار نزيف الخسائر .
- 5- تراكم المخزون وعدم وجود طلب فعال على منتجات الشركة لأسباب متعددة كارتفاع التكلفة أو عدم تطور السلعة المنتجة مثلاً .
- 6- زيادة في حجم الديون المتأخرة للبنوك وغيرها من الدائنين واستمرار حساب الفوائد بشكل يؤثر على نتيجة العمليات وبصفة عامة فإن المنشأة تعكس اختلال بزيادة نسبة الديون إلى حقوق الملكية .
- 7- مشكلات متعلقة بإنسياب وتوافر المواد والمستلزمات الأساسية للإنتاج أو سحب المساعدات الفنية التي يتم الاعتماد عليها .
- 8- مشكلات متعلقة بزيادة معدل دوران العمالة أو عدم كفاءتها .
- 9- مشكلات متعلقة بمواجهة أحداث مستقبلية متوقعة كعدم تناسب الموارد المالية مع التوسعات أو كظهور منافسين من غير الممكن الثبات أمامهم أو ما إلى ذلك .

رابعا الاسباب

يمكن استخدام العديد من الأدوات لتصويب الهياكل المالية للمنشآت وتنفيذ الهندسة المالية ومن أهم الأدوات الشائعة الإستخدام ما يلي :

1- إعادة جدولة وإسقاط الديون :

تعتبر هذه الأداة أحد الأساليب الرئيسية في خطة إعادة الهيكلة المالية إذ يتم التفاوض مع الدائنين على جدولة الديون أو التنازل عن جزء منها ولذلك ينبغي التوصل الى حل شامل بين الحكومة والقطاع المصرفي يتضمن قواعد هامة لإعادة جدولة الديون وحجم الخسائر التي يمكن لبنوك القطاع العام أن تتحملها وكذلك السرعة والكيفية التي يتم بها التنازل عن جزء من الديون ويلزم التأكيد على ضرورة اتباع قواعد مالية



24 مايو 2010

صارمة عند تصميم وتنفيذ خطة إعادة الهيكلة المالية ويجب أن يقتصر إسقاط الديون على القدر المناسب لتمكين الشركة من الاستمرار مالياً .
2- تحويل المديونية إلى مساهمات في رأس المال :

يعتبر تقييم الشركة موضوع الهندسة المالية شرطاً سابقاً على عملية تحويل الديون أو جزء منها إلى مساهمة في رأس المال ورغم وجود القيود التي تفرضها القوانين والمتعلقة بمدى إمكانية المساهمة في رأس مال المنشأة الواحدة بالنسبة لرأس مال البنك وما إلى ذلك إلا أنه يجب تشجيع استخدام هذه الأداة حيث سيساهم هذا الأسلوب في تحقيق مزايا عديدة أهمها : أ- المساعدة في تدعيم حقوق الملكية بالمنشأة . ب- تمثيل البنوك الدائنة في مجالس إدارة الشركات مما يؤدي إلى توفير عنصر الخبرة وتقديم المشورة خلال فترة إعادة الهيكلة . ج- توسيع قاعدة الملكية الخاصة من خلال طرح مساهمات البنوك في هذه الشركات للمستثمرين بعد انتهاء عملية إعادة الهيكلة ونجاح الشركة . د - إحساس العاملين والإدارة بمسؤولياتهم تجاه الشركات التي يعملون بها ورفع الروح المعنوية لهم .

3- زيادة رأس مال المنشآت التي تحتاج إلى ضخ أموال جديدة :

يجب على المنشآت القابضة الاشتراك في عملية إعادة هيكلة شركاتها التابعة من خلال زيادة رأس المال ويمكن للمنشآت التابعة الأخرى الاكتتاب في جزء من هذه الأسهم الجديدة دون الإخلال بالسياسات الرئيسية المتعلقة بالنظام المالي ، ولا يمثل هذا الإجراء سياسة عامة ويسمح به فقط في حالات استثنائية ولأغراض إعادة الهيكلة ويمكن للبنوك تغطية الإكتتاب لفترة ثم إعادة طرح الأسهم للجُمهور بعد إعادة الهيكلة .

4- إعادة تقييم الأصول :

كثيراً ما تكون القيمة الدفترية لبعض الأصول الثابتة كالأراضي والمباني والمعدات أقل من القيمة الحقيقية لهذه الأصول ويمكن بإعادة تقييم هذه الأصول إمتصاص وتغطية جزء من الخسائر المتراكمة غير أن القواعد المحاسبية المعمول بها لا تسمح بمثل هذا الإجراء إلا في حالة تغير الشكل القانوني للشركة لذلك يقترح إجراء دراسات لتحديد التعديلات التشريعية المطلوبة للسماح بإعادة تقييم الأصول في بعض الظروف الاستثنائية والمعالجة الضريبية المناسبة لذلك .

5- تحصيل المستحقات لدى الغير :

يجب أن تتمتع دراسة هذا الموضوع بأولوية كبيرة لتوفير السيولة اللازمة لمنشآت قطاع الأعمال العام وينبغي على الأطراف المسؤولة إعداد برنامج زمني لتسوية المتأخرات وفي حالة المديونيات التي على المنشأة فيمكن للمنشآت إصدار سندات بضمان البنوك الحكومية وتسحق السندات على الدولة على فترة خمس سنوات في المتوسط ومن الضروري أن تكون فوائد السندات أعلى من فوائد البنوك الممنوحة على ودائع الأفراد كما يلزم تيسير تداول هذه السندات في سوق الأوراق المالية بحيث يسهل تسيلها في أي وقت .

خامساً المراحل

تتكون مراحل إعادة الهيكلة الشاملة من كل أو بعض العناصر الآتية :

1- أهمية دراسة كل خط إنتاجي : من حيث قدرته على الإنتاج وتكلفة تشغيله وتوفيره لإحتياجات السوق وقدرته التنافسية بالنسبة للسعر والجودة والخدمة وكذلك أرباح التشغيل معبراً عنها بالعائد على المال المستثمر فإذا اتضحت إمكانية تطوير قدرة خط الإنتاج على مواجهة التنافس وتحقيق الربحية المناسبة بتكلفة منخفضة خلال فترة زمنية معقولة ، فيمكن إعادة هيكلة هذا الخط الإنتاجي .

2- تطوير أنظمة الإدارة ومهارات المديرين : يعتبر تطوير الأساليب الإدارية والتنظيمية في المنشآت عنصراً أساسياً لنجاح عمليات إعادة الهيكلة ويجب توجيه اهتمام خاص لتقييم كفاءة الإدارة وقدرتها القيادية ويتعين أيضاً تقييم فاعلية التنظيم القائم والتعديلات الممكنة لتحقيق لا مركزية اتخاذ القرارات وتكوين مراكز ربحية ومراكز تكلفة .

3- الاستفادة من قوة العمل : يتم وضع البدائل المناسبة لتصويب هيكل العمالة لكل قطاع في المنشأة التي يجري دراستها بحيث تتوافر المهارات والخبرات والمؤهلات المطلوبة ونظام الأجور والحوافز الفعال علاوة على تحديد المسار الوظيفي للعاملين ، ومن الضروري أن تتعامل خطة إعادة الهيكلة مع القضايا الأساسية التالية :

* العمالة الزائدة : قد توجد عمالة زائدة بدرجة كبيرة وقد تؤدي هذه الزيادة إلى انخفاض الروح المعنوية وتدهور جودة المنتج ولا تسمح قوانين العمل بإنهاء خدمة العاملين لأسباب إقتصادية كما يمنع أيضاً تسريح العاملين نتيجة لتوقف الإنتاج كلياً أو جزئياً أو بسبب تغيير النشاط ويمكن التعامل مع هذه القضايا من خلال مجموعة برامج اجتماعية هادفة ومتنوعة وإيجابية نذكر بعضها كما يلي : أ- تصميم برنامج لتشجيع التقاعد المبكر وإن كان لا يحبذ الكثيرون هذا الأسلوب لأهمية الاستفادة من ذوي الخبرة الأصحاء . ب- توزيع العمالة على شركات تابعة أخرى في حالة ثبوت جدوى هذا الإجراء اقتصادياً وبعد إجراء التدريب اللازم . ج - دفع تعويضات نقدية لكل من يقرر ترك الخدمة اختيارياً كما يجب أن يقترن ذلك بنظام جديد للأجور والحوافز للحفاظ على العمالة المدربة ويمكن تغطية هذه النفقات الإضافية من الوفورات التي تتحقق ، ومن الجدير بالذكر أن الاستفادة من العمالة المدربة يحتاج إلى إدارة متخصصة في المنشأة وبمشاركة العاملين أنفسهم في علاج تلك المشكلة . د - إعداد برامج للتدريب التحويلي تركز على التخصصات المطلوبة حالياً أو المتوقع الاحتياج إليها في المستقبل القريب .



24 مايو 2010

هـ - إتاحة الفرصة للعاملين في ترك العمل وبدء مشروعات خاصة صغيرة لشراء بعض الأصول الإنتاجية والورش ووحدات النقل الصغيرة ولشراء أراضي زراعية وما إلى ذلك مع توفير برامج لتمويل الشراء والمساعدة في إدارة هذه الوحدات من خلال الصندوق الإجتماعي للتنمية الذي يوفر مبالغ مناسبة لهذا الغرض بالتعاون مع بعض البنوك غير الربوية مثلاً . * تطوير هياكل الأجور وأنظمة الحوافز : من الضروري عند تصميم برامج إعادة الهيكلة مراعاة تحسين هيكل الأجور وأنظمة الحوافز الحالية بهدف زيادة كفاءة أداء العاملين والمديرين مما ينعكس أثره على أداء المنشأة الاقتصادية . * التدريب المستمر وتنمية وتطوير قدرات العاملين : تبرز أهمية إعداد برنامج شامل يركز على إقامة مراكز وطنية متخصصة لتنمية المهارات البشرية ويستهدف من خلال التدريب سد الثغرات التي تظهر نتيجة لدراسة وتحليل القوى العاملة كذلك يستهدف إعداد المهارات المطلوبة لمواكبة إجراءات إعادة الهيكلة في مجالات التسويق والإنتاج والتكنولوجيا وأنظمة الإدارة الحديثة وزيادة كفاءتها واحتياجاتها من المهارات ويجب على المنشآت القابضة تصميم وتنفيذ برامج تدريبية لتنمية المهارات الإدارية للمديرين على مختلف المستويات كما يجب على المنشآت التابعة وضع برامج تدريبية للإدارة الوسطى والعاملين مع التركيز على التدريب العملي في مواقع العمل .